مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية
ISSN :2600-6286 / E-ISSN :2661-7706
المجلد06 / العدد:02 (2022)
ص ص.(308-336)

السياسة الخارجية الأمريكية وأزمات الترويج الديمقراطي (سوريا نموذجا)

American Foreign Policy and the Crises of Democratic Promotion (Model of Syria).

د. محوز عمر، جامعة وهران 2 محمد بن احمد (الجزائر).

mahouz.omar@univ-oran2.dz

تاريخ الاستلام: 2022/07/04 تاريخ القبول: 2022/10/31 تاريخ النشر: 2022/12/27

الملخص:

شكّلت مسألة الترويج للديمقراطية أحد المبادئ والاهتمامات الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية، حيث زخر الخطاب الأمريكي الرسمي برصيد معتبر من التعابير ذات الرمزية الأيديولوجية، و الذي آمن بأن عملية تصدير النموذج الديمقراطي، يدخل في سياق المهام التي كُلّفت بها الولايات المتحدة باعتبارها تقود الأنظمة الغربية، وحتى نستوضح مضمون هذا التوجه، نستقرأ في هذه الدراسة التصور الأمريكي لقضايا الديمقراطية والالتزام بدعمها، وهو الهدف الذي تستند عليه أهمية الدراسة من حيث أن مقاربة استقرار النظام الدولي يستوجب تحليل توجهات وسلوكات الولايات المتحدة. لذلك تساءلنا عن مدى توافق تحركات السياسة الخارجية الأمريكية في مقاربتها أزمة الدمقرطة في سوريا مع تصوراتها لمسارات وأهداف الترويج الديمقراطي، وهو ما توصلت الدراسة إلى عكسه تماما حيث وجدت أن المسعى الأمريكي كان مبنيا بالأساس على غرض تحويل سوريا إلى دولة فاشلة ومصدرة لتهديدات أمنية على نطاق واسع.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الأمريكية، الدمقرطة، الأزمة السورية، الأمن الدولي، الاستقرار الدولي.

Abstract:

The issue of promotion of democracy was one of the main principles and concerns of American foreign policy. The American official discourse was full of ideological symbolic expressions, in a belief that the process of exporting the democratic model represents a task that has been entrusted to the United States as a leader of Western regimes. Therefore, for the purpose to clarify the content of this orientation, the present study explores the American perception of the commitment of democracy, so that to comprehend the importance of the stability of the international system which requires an analysis of the trends and behaviors of the United States. In addition, it tends to understand to what extent the American foreign policy moves, in its approach to the democratization crisis in Syria, are compatible with its perceptions of the tracks and objectives of democratic promotion. As a result, the present paper came to conclude a completely opposite response, that the American endeavor was based mainly on the purpose of turning Syria into a failed state and a source of widespread security threats.

keywords: United State Foreign Policy, Democratization, Syrian Crisis, International Security, International Stability.

مقدمة:

ساد العالم الغربي منذ فترة ليست بقريبة اتفاق واسع على أن انتشار النظم الديمقراطية على نطاق واسع من المعمورة سيشكّل عامل سلام بالضرورة، من منطلق الاعتقاد بأن الأنظمة السياسية المستندة في حكمها للديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، بل تجنح أكثر نحو السلام والتعايش والتفاهم؛ وهو الأمر الذي يدعم الاقتناع بأنه ينبغي للديمقراطية أن تعُمَّ العالم كله، بما يضمن الأمن والاستقرار الدائمين.

بناء على هذا الاعتقاد نشأت وتبلورت في الأوساط الغربية فكرة "الأمن الديمقراطي" التي استمدت أسسها من "نظرية السلام الديمقراطي"، والتي استندت بدورها إلى كتابات الفيلسوف الألماني "إيمانويل كانط Emmanuel Kant" حول مشروع السلام الدائم، والتي تُعتبر مصدر الأفكار المعاصرة لتلك النظرية.

كانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة ومازالت، بمختلف انتماءاتها الجمهورية والديمقراطية، تركز على انتهاج السياسات الخارجية التي تتيح للولايات المتحدة تنفيذ العديد من الأدوار الوظيفية في الساحة الدولية، كدور الشرطي العالمي والوسيط الدولي وصانع السلام العالمي وقائد التكامل الدولي وصانع التنمية الدولية وما شابه ذلك، وهكذا تتمايز أدوار السياسة الخارجية الأمريكية من حيث الزمان وطبيعة المسائل والأطراف المتعامل معها دوليا، وكذا الأدوار والأهداف المراد تحقيقها من وراء أي تحرك يستهدف الترويج للديمقراطية وإدارة قضاياها على نحو واسع.

فبالموازاة مع عديد التحديات التي طرحتها تحولات النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، طرحت أيضا الاستراتيجيات الأمريكية التي فُعِّلت بعد أحداث 09/11 تحديات أخرى، أضافت ثقلا أكبر على مساعي منع ارتفاع مستوى التهديدات المحدقة بالأمن والاستقرار الدوليين. ويُبرز الواقع الدولي في حالات معينة بذاتها (أفغانستان، العراق

وسوريا...) أمثلة عن أثر التصرفات الأمريكية الصادرة في تجاه تثبيت أحاديتها على اكتمال صورة النظام الدولي الجديد وثبات أركانه، والذي حتى وإن كان يتجه في أحد جزئياته إلى أحادية أمريكية غير مسبوقة، إلى أن تلك السياسات قد أعادت بتأثيراتها الجدل والنقاش حول مجريات التحول في البنى الدولية.

تسليط الضوء على مضمون العقيدة الاستراتيجية الأمريكية حول مسائل الديمقراطية والترويج لها وصيانتها وتفعيلها دوليا (من خلال المقارنة أساسا بين أداء إدارتي جورج بوش مقابل باراك أوباما)، سيقود إلى قياس مدى نجاعة تلك الآليات تبعا لتطورات الأحداث على أرض الواقع، سواء فيما تعلق بطريقة تعامل الإدارات الأمريكية المتعاقبة مع أزمة الدمقرطة في سوريا، أو حتى فيما تعلق بتطورات هذه الأخيرة على أكثر من صعيد من جهة ثانية.

يفرض هذا السياق للدارسة اعتماد إطار زماني لحدود الدراسة، وحيث أن هذه الأخيرة تستند أساسا على مقارنة مقاربة إدارتي جورج بوش الابن وباراك أوباما، فإننا سنسلط الضوء على تفاعلات الفترة الممتدة من سنة 2004 (بداية العهدة الثانية للرئيس بوش) وسنة 2016 (نهاية العهدة الثانية للرئيس أوباما) وهي الفترة الممتدة من بداية الإرهاصات الأولى للأزمة السورية إلى ما بعد انفجارها وتطورها إلى مستويات مست باستقرار الأمن الدولي. وعلى هذا الأساس سنحاول من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية المرتبطة بالبحث في طبيعة التصور الأمريكي لمسألة الترويج الديمقراطي في سياسته الخارجية وتطور خيارات هذه الأخيرة في تعاملها مع تطورات الأزمة السورية كنموذج للدراسة، ضمن هذا السياق نطرح الإشكالية البحثية التالية:

إلى أي مدى توافقت تحركات السياسة الخارجية الأمريكية في مقاربتها أزمة الدمقرطة في سوريا مع تصوراتها لمسارات وأهداف الترويج الديمقراطي؟

عملا بمفردات هذه الإشكالية البحثية سنحاول الإجابة على مجموعة من الأسئلة الفرعية المفصِلة لأطوار الدراسة لعل أهمها:

- فيما تتمثل أبرز مكونات التصور الأمريكي لقضايا الديمقراطية ووفق أي تصور ونهج تلتزم واشنطن بدعمها؟

- على أي نحو أدارت السياسة الخارجية الأمريكية أزمة الترويج للديمقراطية في سوريا؟ وكيف تطورت تصوراتها لتحولات الأزمة؟

- هل يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية قد نهجت أحسن الخيارات في تعاملها مع سوريا كنموذج للتحول الديمقراطي القابل للتطبيق؟

سنحاول من خلال هذه التساؤلات الرئيسية تسليط الضوء على الافتراضات العلمية التي تستوجب الدراسة اختبار صحتها من خطئها، في سبيل الإجابة على الإشكال الرئيسي للموضوع، وعليه اعتمدنا افتراضين علميين رئيسيين هما:

- يتناسب التصور الأمريكي لمسائل الترويج الديمقراطي مع التوجه العالمي في الالتزام بضمان التطور والاستقرار لدول العالم.

- أظهرت الآليات التي اعتمدتها السياسة الأمريكية في الترويج للديمقراطية نجاعة كبيرة على ضوء التأثيرات المباشرة الناجمة عنها على اعتبار أن سوريا تعتبر أحد أبرز نماذج الدول المستهدفة.

تتطلب الإجابة عن الإشكالية البحثية واختبار صحة الافتراضات العلمية المرتبطة بها اعتماد إطار منهجي متنوع (اقتراب ومنهج وأداة تحليل)، مشكل أساسا من اقتراب "تحليل النظام الدولي" لـ "مورتن كابلان Morton Kaplan"، يصطلح عليه أيضا "اقتراب التحليل النسقي Systemic Analysis Aproach"، والذي ينطوي على دراسة التفاعلات الحاصلة بين نظام ما وبيئته العامة، بمعنى تبيان قدرة الفواعل الدولية في الاستجابة لمتغيرات

البيئة الدولية، خاصة فيما تعلق باستقراء حركية السياسة الخارجية الأمريكية وتفاعل النظام السوري وتأثره بهذه الأخيرة في موضوع الترويج الديمقراطي، وهو السياق الذي يفرض أيضا الاستعانة بمنهج صناعة القرار في قراءة إدراك صانع القرار على مستوى الأنظمة المدروسة وتفاعلاته على أكثر من صعيد. هذا وتبعا لطبيعة الدراسة ستكون "دراسة الحالة" قياسا على النموذج السوري في تحليل وتفسير أزمات الترويج الديمقراطي آلية بحثية ضرورية لضبط حدود الدراسة.

تأسيسا على كل ما سبق تشكلت الدراسة من ثلاثة محاور رئيسية، تعرضنا في الأول منها إلى معالم التصور الأمريكي لقضايا الديمقراطية والالتزام بدعمها خارجيا عبر مختلف الآليات المتاحة في السياسة الخارجية الأمريكية، بينما حاولنا من خلال المحور الثاني تقييم الخيارات الأمريكية في التعامل مع أزمة دمقرطة سوريا التي أخذت أبعادا عالمية أثرت بشكل من الأشكال على الأمن والاستقرار الدوليين، لنختم الدراسة بمحاولة تقييم تطور الأداء الأمريكي في التعامل مع تطورات الأزمة السورية.

المحور الأول: التصور الأمريكي لقضايا الديمقراطية والالتزام بدعمها.

بالنظر لما وفّرته الهوية الأمريكية في تصورها لمحورية نموذجها الديمقراطي، اعتقدت الولايات المتحدة أن الأدوار التي يستوجب على الأمة القيام بها تجاه الشعوب الأخرى، هي تعليمها أبجديات ذلك النموذج الذي نظر إليه الأمريكيون باعتباره مصدر استثنائيتهم. ومنه فإذا كانت الديمقراطية كنظام سياسي ومُكوّن هام للهوية الأمريكية، قد ارتبطت في أحد جوانبها بمفاهيم الحرية الفردية وحرية المبادرة، فإنّ محاولة جعل تلك القيم أساس البنية الدولية، وجعل أطراف متفاعلين آخرين يقبلون بها ويقدسونها ستكون لها نتيجتان، الأولى ظهور بنية دولية تقبل تلك القيم وبالتالي تعطي شرعية التدخل لفرضها

بالقوة – مثلما يحدث الآن- والثانية توفير حالة من التماثل تجعل الولايات المتحدة تجد لنفسها هوية ودور القائد أو المهيمن على النظام الدولي (قاسمي، 2016، صفحة 125).

إذًا على الرغم من أنّ القبول العالمي للديمقراطية بوصفها أفضل نظام موجود للحكم، إلا أن الترويج لها عالميا لطالما ارتبط بشكل وثيق بالولايات المتحدة أكثر من أي دولة أخرى؛ وعلى مدار قرن من الزمن تقريبا، كانت السياسة الأمريكية -بغض النظر عن الدوافع- سببا في أن صارت الديمقراطية مطلبا عالميا. وضمن هذا السياق يقول "فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama" «إن دعم أمريكا للديمقراطية الليبرالية حول العالم، هو ما كان يُعتبر السبيل الأفضل إلى نظام دولي أكثر ازدهارا وانفتاحا. لم تكن قوة ونفوذ أمريكا مرتبطين بدبابتنا وعُملتنا فحسب، بل بواقع أن معظم الناس كانوا منجذبين إلى نموذج أمريكا في الإدارة الحكومية، وأرادوا أن يغيروا مجتمعاتهم بطريقة مشابهة» (قاسمي، 2016، صفحة 126).

وإلى جانب فوكوياما اعتبر "صاموئيل هانتغتن Samuel Huntington" أن مستقبل الديمقراطية عبر العالم يُمثّل أهمية خاصة بالنسبة للأمريكيين، معتبرا الولايات المتحدة الدولة الديمقراطية الأولى في العالم الحديث، وهويتها كأمة لا تنفصل عن التزاماتها بالقيم الديمقراطية. مضيفا بالقول «إن الدول الأخرى قد تغيّر نظمها السياسية وتستمر في وجودها كدول، على عكس الولايات المتحدة التي لا تمتلك هذا الخيار وهو ما يبرر إيلاء الأمريكيين أهمية خاصة لتنمية الديمقراطية ضمن البيئة العالمية إلى درجة الاعتقاد بأن مستقبلهم ومستقبل قيم الحرية والاستقرار والسلام تتوقف على مستقبل الديمقراطية عبر العالم » (هانتغتون، 1993، صفحة 90).

أولاً: أهداف المساعي الأمريكية في الالتزام بالدمقرطة بعد سنة 2001.

كثيرا ما تساءل الدارسون عن الاعتبارات التي جعلت من عمليات دمقرطة الأنظمة السياسية عبر العالم، تصنّف في خانة المصالح القومية الاستراتيجية للولايات المتحدة التي تمحورت حولها اهتمامات سياستها الخارجية. حيث أن عملية تصدير الديمقراطية كسبت أهمية بالغة، سواءً بالنسبة للتيارات الفكرية أو الإدارات الأمريكية المتعاقبة، مما جعلها تلعب دورا كبيرا في تأكيد هوية الدور الأمريكي بالاستناد إلى مهمته في مواجهة الأخطار التي تهدد أمن الولايات المتحدة والأمن الدولي.

إنّ محاولة فهم وتفسير السلوك الأمريكي من أجل دمقرطة دول منطقة الشرق الأوسط ترتكز على مجموعة من الدلالات الاستراتيجية، التي حاول من خلالها صانع القرار الأمريكي منذ أحداث 09/11 التكيّف مع متطلبات المرحلة الجديدة، التي فرضت من وجهة نظره على الولايات المتحدة أعباءً ومهام متعلقة بصيانة الأمن والاستقرار الدوليين، التي تمر عبر الدفاع عن الرصيد الثري الذي حققته المجتمعات الغربية على مسار ترسيخ الديمقراطية.

1- الديمقراطية كتعبير عن التصور الجديد للمصالح الأمريكية:

إن احتكام السياسة الخارجية الأمريكية للاعتبارات القيمية منذ تأسيسها، جعلها تتبنى فكرة السلام الديمقراطي على صعيد السعي لتحقيق المصالح القومية، التي لعبت دورا في التأسيس للتحرك الأمريكي نحو تبني مهمة نشر الديمقراطية عبر العالم، باعتبارها ليست فقط أحد مكونات هويتها الوطنية، ولكن أيضا من منطلق أنها تعطي معنى لتلك المهمة من حيث ربطها بمصالح واشنطن وأمنها القومي، الذي ينتجه السلام الديمقراطي والذي يفسح المجال للتمدد الأمريكي خارجيا (كاري آي و مارغت، 2005، صفحة 15). ومن ثم

فدراسة الديمقراطية كقيمة مشكِّلة للهوية الأمريكية، يعني أنها تلعب دورا في تحديد وترتيب الأولويات المتعلقة بالمصالح الأمريكية وتوجيه سياستها الخارجية.

بنيت الرؤية الأمريكية السابقة لأحداث 09/11 في تصور مصالحها الاستراتيجية، على الاعتقاد بأن دعم الأنظمة التسلطية القائمة في المنطقة، من شأنه أن يدعم مهمتها في مواجهة الشيوعية أولا، والتي يصاحبها ضمان التدفقات النفطية إليها من تلك الدول إضافة إلى حماية أمن (إسرائيل). وهي مصالح تقليدية كان من الضروري البحث عن مبررات استمرارها، من جهة في ظل الظروف الدولية المستجدة، ومن جهة أخرى ربطها بالمصالح الاستراتيجية الجديدة التي تولّدت عن بروز الأدوار الجديدة للولايات المتحدة.

تأسيسا على هذا التصور جرى تعديل جزئي للمصالح التقليدية الأمريكية بما يتناسب مع التغيّر في البيئة الدولية الإقليمية، والتغيّر في إدراكات الولايات المتحدة للوضع المستجد في المنطقة. فقد جرى التخلي عن فكرة المحافظة على استقرار المنطقة، وساد الاعتقاد بأن الذي قُدّم لأنظمتها التسلطية طيلة عقود قد أضر بالمصالح الأمريكية، من حيث أنه أدى إلى توليد الإرهاب بسبب القمع الذي مارسته تلك الأنظمة، ومن ثم طُرحت الفكرة المتعلقة بأهمية التغيير الناعم أو بالقوة الصلبة على حد سواء، بما يضمن تجسيد الهيمنة الثقافية والاقتصادية والعسكرية (قاسمي، 2016، صفحة 357).

أنتج إذا تغيُّر الظروف الدولية عموما وتلك المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط تحديدا، تعديلا لأولويات المصالح الأمريكية بما ينسجم مع الوضع الجديد وهوية أمريكا الجديدة التي قدمت نفسها كدولة مهيمنة، ولذلك يؤكد "يعقوب حلبي" بأنه «عندما تغيّرت المصالح الأمريكية بعد سبتمبر 2001 أعادت الولايات المتحدة تعريف مصالحها وأولوياتها في ظل النظام الدولي الجديد. لذلك وخلال التأسيس للترابط بين الأنظمة القمعية في

المنطقة والإرهاب المعادي للغرب، وفّرت هذه الأفكار الجديدة القاعدة للولايات المتحدة لإعادة تشكيل المنطقة وفق تصورها الخاص» (قاسمي، 2016، صفحة 358).

بناء عليه اتجهت الولايات المتحدة إلى إسقاط الأنظمة السياسية القائمة في المنطقة بداعي دمقرطتها، واضعة ضمن أولويات إعادة تعريف مصالحها على وجه المثال لا الحصر، الانتقال من الاقتصار على حماية التدفقات النفطية إلى السيطرة المباشرة على مصادرها والتحكم في أسعارها والانتقال أيضا من ضمان أمن (إسرائيل)، إلى تحويل هذا الكيان إلى أكبر قوة إقليمية وضمان تفوقها في المنطقة.

2- الديمقراطية كآلية لصيانة الأمن وتحقيق الاستقرار:

شكّل هاجس استقرار منطقة الشرق الأوسط أحد الاهتمامات التي طرحتها الولايات المتحدة منذ هجمات 09/11، فقد رأت أن استمرار الأنظمة الشمولية في المنطقة من شأنه أن يكون عاملا مهددا لمصالحها من حيث كونها مصدر عدم استقرار (عكس ما كانت تعتقده قبل تلك الأحداث). ولذلك أعلنت الإدارة الأمريكية أن غايتها من دمقرطة أنظمة الشرق الأوسط بأنها تتعلق أساسا بمحاولة خلق استقرار إقليمي يخدم مصالحها ومصالح شعوب المنطقة، والذي ستفرزه حالة التماثل في القيم السياسية تماشيا مع أطروحة السلام الديمقراطي (قاسمي، 2016، صفحة 370)... ولعل مبادرة الشرق الأوسط الكبير الخاصة بدعم الإصلاح السياسي والديمقراطية في المنطقة، أظهرت مدى حرص الإدارة الأمريكية على ربط أمنها واستقرارها بدرجة إلزام دول المنطقة بالتحوّل نحو الديمقراطية.

أكد بوش ضمن هذا السياق خلال خطاب تنصيبه لعهدته الرئاسية الثانية على العلاقة التي تربط الحرية في أمريكا بالحرية في الخارج، قائلا «إن بقاء حريتنا في بلادنا يعتمد بشكل متزايد على نجاح الحرية في البلدان الأخرى، وعليه سنسعى إلى دعم نمو الحركات والمؤسسات الديمقراطية في كل بلد وثقافة، لتحقيق الهدف النهائي المتمثّل في

إنهاء الطغيان عبر العالم» (سلامة، 2006، صفحة 19). وبهذا الشكل ربط بوش صيانة الأمن القومي الأمريكي بحجم النجاح في إسقاط الأنظمة الشمولية التي تتولد عن أوضاعها التهديدات الجديدة.

ثانيا: آليات السياسة الأمريكية في نشر الديمقراطية:

لعبت التصورات التي تشكّلت لدى صانع القرار الأمريكي حول المخاطر التي تتولد عن استمرار أنظمة منطقة الشرق الأوسط، دورا كبيرا في توليد قناعة يقينية بضرورة التحرك من أجل إيجاد المصوغات والمبررات الداعية لتغييرها وإحلال أنظمة ديمقراطية في مكانها، تضْمن وتَحُول دون عودة نشوء تلك التهديدات. وعلى هذا الأساس تترابط الأضلع الثلاثة للاستراتيجيات الأمريكية المتمثّلة في مكافحة الإرهاب ومنع الانتشار النووي ودمقرطة الأنظمة التسلطية، لتشكّل هذه الأخيرة الجوهر وحلقة الربط الرئيسية بينهما. فضمن هذا المعتقد استخدمت الولايات المتحدة القوة المسلحة ضد نظام صدام حسين في العراق، بعد أن أزاحت نظام طالبان في أفغانستان، وتسير في ذات السياق من دعمها لرياح التغيير في الكثير من دول المنطقة حاليا وفي مقدمتها نظام بشار الأسد في سوريا.

تأسيسا عليه قامت الإدارات الأمريكية باستخدام العديد من الآليات لتنفيذ تلك الاستراتيجيات التي تمركزت حول مساعي نشر الديمقراطية في المنطقة، متراوحة بين الوسائل الأشدّ ليونة والمتمثّلة في الأدوات الدبلوماسية، إلى الأشدّ قسوة كالتدخل العسكري والاحتلال المباشر، وهو الخيار الذي روّجت له جماعة المحافظين الجدد بعد أن فشلت مساعي الدمقرطة التحتية المبنية على النمط الانتخابي، الذي أبقى الأنظمة العربية على ضفاف الأوتوقراطية وليس الديمقراطية، بالشكل الذي دفع الخيار الأمريكي إلى التدخل لفرض النموذج الجاهز عن طريق توظيف مفردات القوة.

1- الآليات الدبلوماسية:

تعتمد الآلية الدبلوماسية بشكل عام على أسلوب الإقناع والحوار مع الأطراف الأخرى، وقد اعتمدت الولايات المتحدة في حديثها عن الإصلاح والديمقراطية على هذا الأسلوب من خلال إطلاق التصريحات والمبادرات وتقديم المساعدات الاقتصادية والتقنية. وتأسيسا عليه صاغت الإدارة الأمريكية بعد أحداث 09/11 نظرية متكاملة لدعم جهود التطور الديمقراطي باعتبارها الطريقة المثلى لمواجهة مصادر الإرهاب والتهديد (راكان العجمي، 2010، صفحة 79).

وقد تمثّلت تلك المبادرات بشكل محدد في مبادرات الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط التي أعلنها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "كولن باول" بتاريخ 12 ديسمبر 2002، ومبادرة الشرق الأوسط الموسع التي أعلنتها الإدارة الأمريكية في فبراير 2004، وتم إدخال بعض التعديلات على مضمونها، فصدرت باسم "مبادرة شراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا"، التي تبنتها مجموعة 08 خلال قمتها في "سي إيلاند" بولاية جورجيا الأمريكية وتم إعلانها بتاريخ 2004/6/9 (راكان العجمي، 2010، صفحة 80).

وفي ذات السياق يؤكد العديد من الخبراء في مجال الترويج للديمقراطية على أهمية ممارسة الضغوط الدبلوماسية المتصاعدة، من أجل إجبار القادة المتسلطين لإجراء إصلاحات على أنظمتهم السياسية. وهذا ما أكد عليه تقرير أعده فريق عمل برئاسة كاتبة الدولة السابقة "مادلين أولبرايت Madeleine Albright" تحت إشراف مجلس العلاقات الخارجية، الذي جاء فيه تأكيد قوي على أهمية ممارسة الضغوطات الدبلوماسية لإنجاح مساعي واشنطن لنشر الديمقراطية في العالم العربي (أولبرايت وآخرون، 2005، صفحة 26).

2- الآليات العسكرية:

ارتبط الترويج لفكرة استخدام القوة في التدخل لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان بالفترة التي أعقبت مباشرة نهاية الحرب الباردة، معترضة إياه إشكالية صعوبة قلب المسلمات الراسخة حول تحريم مهاجمة نظام معين بحجة تنافي طريقة حكمه، فكان من المؤكد أن تثير مساعي قلب هذا الفهم فزع حكومات شعرت بأن هذا التصميم هو مجرد ذريعة لتغييرها (حول كل ما يرتبط بهذه الإشكالية التي اعترضت السياسة الخارجية الأمريكية خاصة في المنطقة العربية) أنظر: (حمدي، 2000)، خاصة بعد فشل الآليات الدبلوماسية بمختلف أشكالها، من الحوار إلى الضغط في سبيل تحقيق ذلك المبتغى. وهو ما جعل الإدارة الأمريكية تلجأ إلى الحجج المرتبطة بمكافحة الإرهاب ومنع الانتشار النووي، لتبرر اعتمادها خيار الحرب واستخدام القوة المسلحة من أجل إقامة النموذج الديمقراطي في المنطقة.

لقد كانت استراتيجية العمل العسكري التي برزت ملامحها بداية من استراتيجية الأمن القومي الصادرة عام 2002، وجرت بلورتها فيما سمي بمبدأ بوش، معبرة عن التصورات الأمريكية للآلية التي من شأنها ترسيخ المعايير الأمريكية لطبيعة الأنظمة السياسية، التي يجب أن تسود انسجاما مع المصالح العليا للولايات المتحدة، والتي يجب أن تأخذ بالنمط الديمقراطي الأمريكي (قاسمي، 2016، صفحة 376).

اعتقدت إدارة الرئيس جورج بوش أنه في الحالات القصوى وبالتوازي مع ما حدث في أفغانستان والعراق بداية، لا يُستبعد الاستخدام المباشر للقوة لسلب الأنظمة المناوئة لأمريكا مقاليد السلطة، إذا فشلت الإجراءات التي يمكن أن تخضع لها تلك الأنظمة غير المتعاونة، المتعلقة بمزيج من العقوبات المباشرة والإضعاف غير المباشر من خلال تقديم الدعم لحركات المعارضة الديمقراطية إضافة إلى محاصرتها اقتصاديا ودبلوماسيا.

وقد أدرجت الإدارة الأمريكية في سياق تبريرها للحرب على العراق ومرافقتها لعمليات تغيير النظام، باقي الأنظمة التي تُعارض سياستها في المنطقة باعتبارها معنية بمشروع الدمقرطة القائم على الاستخدام المباشر وغير المباشر للقوة، وتأتي ضمن هذا السياق الأنظمة القائمة في السودان وليبيا وسوريا على سبيل المثال لا الحصر. ولعل مسار التحوّل الديمقراطي في سوريا الذي انطلق منذ سنة 2011 وتحوّل إلى أزمة تداخلت فيها أطراف إقليمية ودولية، مثّل أحسن مثال معبّر بشكل مباشر عن الترويج للديمقراطية باستخدام قوة السلاح.

المحور الثاني: الخيارات الأمريكية في التعامل مع أزمة دمقرطة سوريا.

في ظل ما تشهده المنطقة العربية من حراك وتحولات في المشهد والواقع السياسي والأمني، عدة تساؤلات تطرح نفسها حول "ربيع التغيير العربي"، فيما إذا كان مقدمة للفوضى الخلاّقة التي تبنتها الإدارة الأمريكية... في سياق مخططاتها التي تهدف إلى إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية للمنطقة (كعسيس، 2015، صفحة 220) التي بدأ تنفيذها منذ احتلال العراق العام 2003 من خلال محاولة فرض نماذج جاهزة للدمقرطة، بشيء قليل من الاختلاف بينها في ظل التطورات التي تشهدها بعض الحالات، وفي مقدمتها الأزمة السورية التي استعصت نوعا ما على المجتمع الدولي منذ منعرجها العام 2011 بسبب ظروف دولية استثنائية، متعلقة بالحالة الاستراتيجية للولايات المتحدة من جهة والوضع الاستراتيجي الإقليمي للمنطقة من جهة ثانية، خاصة بعد التدخل الروسي العسكري المباشر. إضافة إلى كون أن الأزمة كانت لها أسبابها المحلية التي أدت دورا حاسما في تطوراتها وإطالة أمدها، لا يمكن إغفالها أو نكرانها.

أولا: استراتيجية الضغط والعزل خلال إدارة جورج بوش.

وقع اختيار جورج بوش على سوريا لاستكمال مشروعه التوسعي، بالارتكاز أساسا هذه المرة على دعوات الدمقرطة التي بدأ التأشير لها خلال خطابه من منبر مؤسسة الوقف الوطنية للديمقراطية نهاية 2003، حين أكد أن «الافتقار للديمقراطية في الشرق الأوسط يعود إلى العقائد السياسية والاقتصادية الفاشلة التي تمارسها الحكومات الاستبدادية في المنطقة» (The Wihte House, 2003) ، مما استوجب وضعها على لائحة تغيير الأنظمة.

ومن ضمن كل الاحتمالات في التعامل مع النظام السوري، فضّل المحافظون الجدد في إدارة بوش المواجهة من خلال استغلال واشنطن لتواجد عدد ضخم من قواتها ومعداتها الحربية في العراق، وإزالة البعث من دمشق مثلما أزالته من بغداد (طلحاني، 2004، صفحة 6). وقد ساد هذا الاعتقاد حتى لدى السوريين أنفسهم، إذ توقعوا بعد سقوط بغداد مباشرة، قدوم الدبابات الأمريكية عبر الحدود كي تكرر ما قامت به في العراق وإسقاط نظام الأسد.

استخدمت إدارة جورج بوش في سبيل تغيير النظام السوري مبدئيا عبر تغيير سلوكاته بالدرجة الأولى، ثلاث أدوات أساسية متمثّلة في العقوبات الاقتصادية والضغط السياسي متعدد الأطراف ودعم الديمقراطية. لقد كان المحرك وراء أسلوب إدارة بوش هو القناعة بأن الضغط والعزل سيؤديان إلى إحداث تغيير ناجح في سوريا. ولأجل ذلك دفعت إدارة بوش الكونجرس الأمريكي إلى إصدار ما سمي بقانون محاسبة سوريا (تقرير الشرق الأوسط رقم 83، 2009، صفحة 19)، مثلما كانت عرَّابة القرار الأممي رقم 1559 الصادر عن مجلس الأمن الدولي القاضي بمطالبة القوات السورية الانسحاب من لبنان، إضافة إلى أنَّها دعمت بشتى الوسائل معارضي النظام السوري بحجة الترويج للديمقراطية.

1- قانون محاسبة سوريا:

تبوأت الحكومة السورية مكانة قريبة من قمة القائمة المستهدفة قبل زمن طويل من سقوط بغداد، إذ كان هناك ساسة في محيط واشنطن يرون بأنه ينبغي تبني سياسة أكثر هجومية تجاه دمشق، فكان من المقومات الرئيسية لذلك النهج المتصلب تشديد العقوبات الاقتصادية وممارسة الضغوط الدبلوماسية على سوريا التي تضمَّنَها قانون محاسبة سوريا، الذي تم إقراره بأغلبية ضخمة من الحزبين في الكونجرس يوم 2003/12/12، والذي يدعو الرئيس إلى تبني إجراءات عقابية جديدة ضد حكومة دمشق، بغية جعلها "مسؤولة عن المشاكل الأمنية الجدية الخطرة التي سببتها في الشرق الأوسط". وقد تضمن القانون عددا من الإجراءات العقابية (طلحاني، 2004، الصفحات 1-2) المتصورة على النحو التالي:

- حظر تصدير الأسلحة والمواد ذات الاستخدام المزدوج إلى سوريا.
- حظر تصدير وإعادة تصدير البضائع السورية.
- حظر الخدمات الجوية التجارية بين الولايات المتحدة وسوريا بواسطة طائرات تملكها أو تسيطر عليها سوريا.
- تجميد الأرصدة والممتلكات التابعة للحكومة السورية في الولايات المتحدة.
- تجميد ممتلكات الأشخاص الذين ساهموا في تمويل سوريا و"المنظمات الإرهابية"، تطوير أسلحة دمار شامل، احتلال لبنان، زعزعة الاستقرار في العراق، ومنع الأمريكيين من التعامل معهم ماليا وتجاريا.
- مطالبة المؤسسات المالية الأمريكية بإجراء مراجعة صارمة لحسابات البنك التجاري السوري.

- تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين وتحديد مجال حركة الدبلوماسيين السوريين في واشنطن بـ 25 ميلا عن مقار عملهم.

2- إرغام سوريا على الانسحاب من لبنان:

على خلفية الأزمة اللبنانية قامت الولايات المتحدة بحشد ائتلاف قوّي متعدد الأطراف من أجل الضغط على دمشق وتخفيف تدخلها في شؤون جارتها، وفي هذا الإطار وباقتراح منها بمعية فرنسا، اتخذ مجلس الأمن الدولي عدة قرارات مصمِمة على إنهاء هيمنة سوريا في لبنان، أبرزها القرار رقم 1559 الصادر بتاريخ 3 سبتمبر 2004 الذي تضمن مطالبةً باحترام سيادة لبنان من خلال انسحاب كل القوات الأجنبية من أراضيه، ومن ثم يمثّل تأمين انسحاب دمشق العسكري بالنسبة للولايات المتحدة، هدفا مرحليا ضمن مقاربة أوسع تهدف إلى إضعاف النظام السوري (تقرير الشرق الأوسط رقم 83، 2009، صفحة 9).

إن الهدف الحقيقي للقرار 1559 الذي لعبت إدارة بوش دورا هاما وأساسيا في إصداره، لم يكن يتعلق في المقام الأول بإجبار سوريا على الانسحاب من لبنان، من منطلق أن سوريا كانت قد بدأت سحب عدد من قواتها من لبنان منذ العام 2001، بل مثّلَ القرار محاولة من الولايات المتحدة إعطاء شرعية دولية لسياستها تجاه سوريا من خلاله. مثلما مثّلَ القرار في ذات الوقت حلقة من سلسلة ضغوط دبلوماسية من أجل تهيئة الظروف الدولية والإقليمية لاستهداف سوريا (الصواف، 2013، الصفحات 105-106).

3- دعم معارضي النظام السوري:

كثيرا ما أكدت إدارة بوش على الحاجة إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في سوريا، وقد بدأ المسؤولون بالمحادثات مع جماعات المعارضة السورية بدءا من مارس 2005، عندما التقت "إليزابيث تشيني Elizabeth Cheney" (ابنة نائب الرئيس وهي نائبة مساعد وزير الخارجية) مع "فريد الغاردي" رئيس حزب الإصلاح السوري (مقره في

واشنطن)، والذي يقال إنه يؤيد العمليات السرية والتمويل من أجل الإطاحة بالنظام السوري. وبعد ذلك أجرى المسؤولون مناقشات مع "كمال لبواني" وهو منشق سوري ومن قادة جبهة الخلاص الوطنية في المنفى. وفي 4 ديسمبر 2007 التقى بوش مع اثنين من منتقدي النظام هما "عمار عبد المجيد" و"مأمون الحمصي"، هذا الأخير ناشط ديمقراطي مقيم في بيروت ونائب سابق ترك سوريا في يونيو 2006 (تقرير الشرق الأوسط رقم 83، 2009، صفحة 19).

وبالموازاة مع ذلك عقد مسؤولون في الإدارة الأمريكية لقاءات مع معارضين من الداخل السوري، واقترح مسؤولون آخرون منح الإدارة مجموعات المعارضة السورية أموالا تخدم الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط، واستخدام كل ما يلزم لتقويض نظام الحكم في سوريا، مبدين عدم تأثرهم بحجج أن من شأن انهيار النظام التسبب بمزيد من اللاستقرار في المنطقة (عبادة، 2015، الصفحات 226-227).

وفي هذا الإطار أعلنت إدارة بوش عن "برنامج الديمقراطية السورية" شهر فبراير 2006 قوامه غلاف مالي لدعم الدمقرطة بقيمة خمسة ملايين دولار أمريكي، وقد هدف البرنامج من ضمن مساعيه لدمقرطة النظام السوري، "تسريع عمل الإصلاحيين" بما في ذلك "بناء مجتمع مدني سوري" ودعم المنظمات التي تشجّع على الممارسات الديمقراطية، مثل سيادة القانون ومسائلة الحكومة والاطلاع على مصادر معلومات مستقلة وحرية التجمع والتعبير وانتخابات حرة عادلة وتنافسية (وزارة الخارجية الأمريكية، 2006).

ثانيا:استراتيجية الانخراط المشروط خلال إدارة أوباما.

عندما تقلد أوباما منصب الرئاسة أخذت تتدعم في الأوساط الأمريكية وجهة النظر القائلة أن أكثر ما يمكن أن تتوقعه واشنطن من دمشق نتيجة السياسة السابقة هو "القليل جدا والمتأخر كثيرا"، الأمر الذي قاد باتجاه إحداث تغيير واضح في سياسة الإدارة

الديمقراطية الجديدة للبيت الأبيض، إذ بقيت سوريا حالة "إشكالية" تشكّل أزمة موصوفة بنظر الإدارة الديمقراطية الجديدة نتيجة ارتباطها الوثيق بعموم الأزمات الأخرى في المنطقة، ووفق هذه الرؤية طوّرت إدارة أوباما استراتيجية مختلفة تجاه سوريا قائمة على تفعيل القوة الناعمة في مقاربة تلك الأزمة من خلال "استراتيجية الانخراط المشروط" (عبادة، 2015، صفحة 230)، مبتعدة بشكل كبير عن إمكانية التورط عسكريا في الأزمة رغم حجم التحديات والتهديدات التي ترتبت عنها تجاه المصالح الأمريكية في المنطقة.

1- تعامل أوباما مع إرهاصات أزمة الدمقرطة في سوريا:

اتبعت إدارة أوباما سياسيا منذ البداية، التصعيد المضبوط والنفس الطويل الهادفة إلى استنزاف النظام اقتصاديا وإنهاكه عسكريا، وتشجيع الانشقاقات في أوساط النخبة العسكرية والمدنية الحاكمة، والتضييق على مجتمع رجال الأعمال الداعم للنظام. أما على الساحة الدولية فقد تولّت واشنطن وحلفاؤها الأوروبيون، عملية عزل النظام ونزع شرعيته ومحاصرته بقرارات أممية تنتهي بوضع سوريا تحت وصاية دولية (قبلان، 2015، صفحة 11). وعليه بُني نهج أوباما في توظيف أزمة دمقرطة سوريا والتفاعل مع مساراتها على ركيزتين:

أ- تجنب التدخل العسكري المباشر: تَمثّلَ السبب المركزي في انصراف إدارة أوباما عن فكرة التدخل الأوسع في الوضع السوري في أنها بنت تصورها الاستراتيجي منذ البداية، على تجنّب التورط في حرب جديدة، إن على مستوى منطقة الشرق الأوسط أو في أي رقعة أخرى عبر العالم، خاصة في ظل التكاليف الاستراتيجية الباهظة التي تمخضت عن مغامرات بوش العسكرية طيلة عقد من الزمن. ارتبط تصور أوباما للدور الأمريكي في سوريا بمحاذير تكتيكية ومستقبلية جعلته يحذر من أي تطور عميق في تلك الأزمة، وذلك بناءً على تقييم تبنته الدائرة الضيقة المحيطة به في البيت الأبيض، كان مفاده أنه حتى لو

سقط نظام الأسد فإن سوريا ستكون بعيدة عن الاستقرار لسنوات عديدة مقبلة، إذ قد تشهد حربا أهلية، وعندها سيمثّل أي وجود عسكري أمريكي على الأرض خطرا (هيئة التحرير، مراجعة الخيارات الأمريكية في سوريا ووجهتها: مزيد من الارتباك، 2014، صفحة 5).

إن الإنهاء التدريجي للتدخل العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط وإدارة الأزمات الجديدة في المنطقة دون الاضطرار إلى إرسال قوات جديدة على المدى الطويل، شكّل دائما أهم أولويات أوباما في مجال سياسته الخارجية، الأمر الذي جعله يتفادى دائما القيام بأي دور عسكري مباشر في سوريا، خاصة بعد ظهور عدد من "القوى الإسلامية المتشددة" ضمن أنجح الفئات المقاتلة في شمال سوريا عامي 2012 و2013، بما أكد عزم الإدارة الأمريكية على إبقاء الأسلحة المتطورة بعيدا عن متناول أيدي الثوار (كول، 2014، صفحة 22).

لقد فضّل أوباما دائما حلا دبلوماسيا على أساس إيمانه بأنه لا يوجد حل عسكري ناجح يمكن أن "يحقق السلام الدائم" في سوريا، غير أن رجحان كفة النظام عسكريا على الأرض بفضل السلاح الروسي والدعم الإيراني، أجهض الحسابات الأمريكية بأن يؤدي التوازن العسكري على الأرض إلى اتفاق سلمي ينتهي بحكومة انتقالية يُسْتَبعدُ منها الأسد وحاشيته (هيئة التحرير، مراجعة الخيارات الأمريكية في سوريا ووجهتها: مزيد من الارتباك، 2014، صفحة 9)، الأمر الذي أفشل الخيار الدبلوماسي الذي لا طالما أصر عليه أوباما وراهن على نجاعته ونجاحه في نهاية المطاف.

ب- ربط الأزمة السورية بأزمة الملف النووي الإيراني:

إن تزامن الأزمة السورية مع تركيز أوباما على مسعى التوصل إلى اتفاق مع إيران بخصوص برنامجها النووي، جعل حسابات إنجاز هذا الاتفاق تتداخل مع حسابات الأزمة السورية. فبدت السياسة الأمريكية إزائها مترددة أحيانا وسلبية أحيانا أخرى، وممانعة في

كل الأحوال لأيّ تدخل يضطّرُها للدفع بقوات قتالية برية إلى سوريا (ميرغني، 2016)، خشية أن يؤثر ذلك على المفاوضات مع إيران.

ارتبط الهدف الأبرز لإدارة أوباما من مقاربتها للأزمة السورية بإعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية، إذ نظرت واشنطن إلى الصراع في سوريا باعتباره جزءا من حالة المواجهة مع إيران وهي عندما تسهم في إضعاف النظام السوري دون التورط معه في حرب مباشرة إنما تقوي مواقفها التفاوضية تجاه إيران في المحادثات النووية (قبلان، 2015، صفحة 13). وهو ما عبّر عنه أوباما بعد عقد الاتفاق حول الملف النووي الإيراني عندما اعتبره يمثّل "مركز القوس" لسياسته الإقليمية. ففي تحركه تجاه تطورات الأزمة السورية، كان دائما يضع في اعتباره مواقف إيران التي تحرص على استمرار نفوذها في سوريا (Goldberg, 2016, p. 15).

كانت إدارة أوباما تنظر إلى الأزمة السورية من زاوية إيران، إذ حاولت إضعاف الطرفين من خلال الاستفادة من الدعم المالي والعسكري الإيراني للنظام السوري الذي يوجِد حالات تململ داخل النسيج الإيراني، مثلما يؤدي في ذات الوقت إلى إرهاق النظام الإيراني وحلفائه ماديا ومعنويا (عبادة، 2015، صفحة 236)... لقد استخدمت إدارة أوباما عناصر الواقعية السياسية في إدارة الأزمة السورية خلال مراحلها الأولى وجعلت منها منصة للتأثير في إيران، معتمدة نظرة كلية إلى موازين القوى الإقليمية القائمة على هدف استنزاف قدرات الخصوم إلى أقصى حد ممكن، في ظل الاعتقاد الراسخ بارتفاع كلفة مواجهتهم.

إذا دائما ما كانت الإدارة الأمريكية تُقر بمصلحتها في تغيير سلوكات نظام الأسد، خاصة فيما تعلق بعلاقاته الواسعة ذات الأبعاد الاستراتيجية العديدة مع إيران، الأمر الذي شكّك بعمق في حقيقة الأهداف والسياسة الأمريكية تجاه أزمة الدمقرطة وحجم التغيير الذي تريده واشنطن في سوريا.

المحور الثالث: تطور مواقف إدارة البيت الأبيض على ضوء تطورات الأزمة السورية.

اضطرت إدارة البيت الأبيض (منذ العهدة الرئاسية الثانية لباراك أوباما) نتيجة التطورات المأساوية التي شهدتها الأوضاع في سوريا، إلى الترويج لفكرة إعادة النظر في سياساتها، بعد الذي اكتنفها من غموض والتباس بسبب عدم تحقيق تأكيدها على النهج الدبلوماسي، لأي نتيجة تذكر على طريق إنهاء الأزمة السورية والتخفيف من حدتها، خاصة بعد فشل مفاوضات جنيف 1 و2 بين النظام والمعارضة، على ضوء تغيّر الوضع الاستراتيجي للأزمة على الأرض، بعد استخدام الأسلحة الكيماوية ودخول حزب الله وميليشيات من العراق على خط الصراع الدائر في سوريا الذي تغيرت أبعاده.

أولا: الحدود الجديدة للتدخل الأمريكي في الأزمة:

بالرغم من ارتفاع حدة الخطاب الأمريكي تجاه النظام السوري بسبب ولوج الأزمة منعرجات خطيرة، لم يتخلَّ أوباما نهائيا عن مراهنته على النظام ورأسه لإجراء إصلاحات لحل الأزمة وتجنب كل ما من شأنه أن يُفَسَّر على أنه موقف مغاير كالتلويح بالتدخل العسكري، وفي الوقت ذاته سعى لإعطاء انطباع بانشغال الإدارة الأمريكية بالملف السوري وتنسيقها مع حلفائها لضمان الوصول إلى حل سياسي (هيئة التحرير، تطور الموقف الأمريكي من النظام السوري: من دعوات الإصلاح إلى التفاوض، 2015، صفحة 4).

تماشيا مع هذا السياق لجأت إدارة أوباما إلى فرض عقوبات إضافية على النظام، وهو ما أعطى انطباعا بأن الضغط الدبلوماسي والاقتصادي هو نهج أوباما الجديد في التعامل مع النظام السوري (عبادة، 2015، الصفحات 235-237)، حتى يفرض عليه تقديم تنازلات على طاولة المفاوضات أمام أطراف المعارضة السورية، قد تؤدي في النهاية إلى تخليه عن السلطة طواعية وتحت تأثير الضغط الممارس على أركان نظامه.

تغيير حسابات الأسد وإقناعه بالتنحي عبر عملية تفاوضية مع المعارضة - ممثلة بالائتلاف الوطني- تدعمها روسيا، كانت أهم مرتكزات الخطاب الأمريكي بعد تعيين السيناتور "جون كيري John Kerry" وزيرا للخارجية. لكن التغييرات التي طرأت على أرض الصراع دفعت الرئيس أوباما منتصف العام 2013 إلى الإعلان عن نيته تسليح المعارضة السورية، دون أن يخرج عن عناوين "تغيير الحسابات" (هيئة التحرير، تطور الموقف الأمريكي من النظام السوري: من دعوات الإصلاح إلى التفاوض، 2015، الصفحات 5-6)، الدائرة حول البحث عن سياسةٍ أكثر صرامة تجاه النظام السوري لإقناعه بالتفاوض على إيجاد حل سياسي.

تزامن هذا التطور – قرار تسليح المعارضة - مع صدور مذكرة داخلية موقعة من قبل 51 دبلوماسيا في وزارة الخارجية الأمريكية تنتقد بشدة سياسة الرئيس أوباما في سوريا، مسلطة الضوء على فشل مقاربته وما خلّفته من فراغ ملئه تنظيم "الدولة الإسلامية" وفصائل "جهادية" أخرى، فضلا عن روسيا وإيران حليفتا الأسد. وهو الوضع الاستراتيجي الذي دعت المذكرة الصادرة منتصف جوان 2016 في ظلّه، إلى ضرورة قيام الولايات المتحدة بشن ضربات عسكرية مباشرة ضد نظام الأسد (هيئة التحرير، هل يحمل تمرد دبلوماسيين أمريكيين على سياسة أوباما في سوريا جديدا؟، 2016، صفحة 1).

وبحسب المذكرة فإن "بدء ضربات عسكرية محددة ردا على انتهاكات النظام الفاضحة لوقف الأعمال العدائية، من شأنه أن يرفع الكلفة عن النظام ويؤدي إلى عملية دبلوماسية جادة تقودها الولايات المتحدة". وتؤكد المذكرة أن "موقفا عسكريا أقوى تحت القيادة الأمريكية" سيُفْهِمُ نظام الأسد أنه تمتَ "عواقب" لانتهاكاته، وهو ما سيؤدي إلى تعزيز الموقف التفاوضي لواشنطن... ويوضّح أصحاب المذكرة أنهم لا يدعون إلى تدخل عسكري واسع في سوريا ولا إلى إسقاط النظام بما يُحدث فراغا في البلد، بقدر ما أنهم

يريدون توظيفا حكيما للقوة بما من شأنه أن يؤسس لأرضية صلبة، ويدفع بعملية سياسية بقيادة أمريكية أكثر تركيزا وقوة. وورد في المذكرة "نحن نعتقد أن تحقيق أهدافنا لن يكون ممكنا إذا لم ندرج استخدام القوة العسكرية خيارا لفرض اتفاق وقف الأعمال القتالية، وإجبار نظام الأسد على التقيّد بشروطه" (هيئة التحرير، هل يحمل تمرد دبلوماسيين أمريكيين على سياسة أوباما في سوريا جديدا؟، 2016، صفحة 2).

على أي حال فإن إدارة أوباما لم تغيّر من خطابها فيما تعلق بحل الأزمة، بل أصرّت على أنه "لا حل عسكري للصراع". ففي خطابه الشهير الذي ألقاه أمام أكاديمية "ويست بوينت Militaire Academy of West Point" العسكرية في نيويورك قال أوباما «سأعمل مع الكونجرس لزيادة الدعم للمعارضة السورية التي تقدّم أفضل بديل من الرئيس الأسد ومن الإرهابيين»، وأشار أوباما إلى «مواصلة العمل بجانب الحلفاء للضغط من أجل حل سياسي للأزمة السورية»، ورأى إلى جانب ذلك أنه «بقدر ما يبدو الأمر محبطا، ليس هناك جواب سهل، ولا حل عسكري يمكن أن يوقِف المعاناة في المستقبل القريب» (هيئة التحرير، تطور الموقف الأمريكي من النظام السوري: من دعوات الإصلاح إلى التفاوض، 2015، صفحة 8).

ثانيا: الارتباك الأمريكي في التعامل مع تحولات الأزمة.

في ظل عجز أطراف الأزمة السورية داخليا عن حسم الصراع لصالح أحدهما، بما جعل الصراع أقرب إلى حرب استنزاف للجميع، ظلّت مواقف وتصرفات إدارة أوباما مع الملف السوري تتأرجح بين متضادات كثيرة، جعلتها أقرب إلى التميّز بالارتباك بل وحتى عدم الوضوح الاستراتيجي أكثر من اتصافها بالقدرة على توجيه الأزمة نحو الوضع الاستراتيجي الذي يخدم المصالح الأمريكية بالمنطقة، خاصة في ظل انعكاسات الأزمة على الوضع في العراق ولبنان وتركيا.

وعلى الرغم من فشل مؤتمر "جنيف 2" في التوصل إلى حل سياسي يفضي إلى هيئة حكم انتقالية تقود البلاد نحو الخروج من الأزمة، وهو المسار الدبلوماسي الذي راهنت عليه واشنطن كثيرا، لم يدفع ذلك إدارة أوباما لحسم أمرها من الملف السوري والخروج من دائرة الحيرة والغموض في خياراتها (هيئة التحرير، مراجعة الخيارات الأمريكية في سوريا ووجهتها: مزيد من الارتباك، 2014، صفحة 1)، وإنهاء حالة الارتباك التي عاشتها إدارة أوباما طيلة فترة حكمها للولايات المتحدة في تعاملها مع الأزمة السورية وتحولاتها، والتي ظهرت من خلال التناقض الذي ميّز تصريحات كبار مسؤوليه وميّز أيضا خياراته الاستراتيجية التي بدت دائما قريبة إلى الفشل من قربها إلى النجاح.

وكان أوباما قد اعترف سابقا بأن إدارته لا تمتلك استراتيجية واضحة المعالم في سوريا خاصة بعد أن أصبحت سياسته تجاه ذلك البلد منحصرة في محاربة "داعش"، ولعل هذا الأمر هو الذي يعيد الارتباك في الموقف الأمريكي من الملف السوري إلى سياقين، يرتبط أولهما بـ "مبدأ أوباما" أو مقاربته للكيفية التي ينبغي أن تكون عليها سياسة بلاده الخارجية، أما السياق الثاني فينحصر في تعارض تقدير حجم المخاطر والفرص التي قد تترتب على تدخل أمريكي أكثر فاعلية في الأزمة السورية من عدمه (هيئة التحرير، مراجعة الخيارات الأمريكية في سوريا ووجهتها: مزيد من الارتباك، 2014، صفحة 2).

وبسبب ارتباك مقاربة إدارة أوباما وغموضها في الملف السوري، فإن كثيرا من ناقديها داخل الولايات المتحدة وخارجها، اتهموها بالتسبب في خلق الفراغ الذي سمح لتنظيم "داعش" بالتمدد داخل سوريا. أبعد من ذلك، فإن الاتهامات الموجّهة لإدارة أوباما بغياب استراتيجية شاملة للوضع السوري ليست مقتصرة على ناقدي إدارة أوباما داخليا وخارجيا، بل أنها أيضا شملت انتقادات ضمنية لمسؤولين رفيعين في إدارته (هيئة التحرير، تطور الموقف الأمريكي من النظام السوري: من دعوات الإصلاح إلى التفاوض، 2015، صفحة 11).

تندرج في هذا السياق المذكّرة التي بعث بها وزير الدفاع السابق في إدارة أوباما "تشاك هيغل Chuck Hagel" إلى مستشارة الأمن القومي الأمريكية "سوزان رايس Susan Rice"، والتي جاءت ناقدة جدا لمقاربة إدارة أوباما الاستراتيجية الكلّية في سوريا، مركّزة في ذات الوقت على ضرورة إيجاد "رؤية أكثر وضوحا حول ما يمكن القيام به حيال نظام الأسد"، خصوصا أنه من الواضح أن نظام الأسد يستفيد عمليا من الهجمات الجوية الأمريكية على "تنظيم الدولة" و"جبهة النصرة"، التي يوجّه في ظلها قوته الضاربة نحو إضعاف من تصفهم "بالمعارضة السورية المعتدلة" (هيئة التحرير، تطور الموقف الأمريكي من النظام السوري: من دعوات الإصلاح إلى التفاوض، 2015، صفحة 12).

إن هذا التردد والارتباك الكبيرين في موقف إدارة أوباما من تحولات الأزمة السورية، وإن كان ينم عن عدم القدرة على حسم الموقف الاستراتيجي الأمريكي من الأزمة، فإنه يشير في ذات الوقت إلى التساؤل عن حقيقة الأهداف الأمريكية المسطّرة في سياق تطورات الأزمة التي أخلّت كثيرا بميزان القوى إقليميا، بعد أن فرضت على الكثير من القوى -حتى العالمية منها وفي مقدمتها روسيا- التفاعل المباشر مع الأزمة. الأمر الذي وإن اعتبر من جهة إرغاما لأطراف المجتمع الدولي على تحمل مسؤولياتها في الحرب العالمية على الإرهاب، وإدخالها في حروب استنزاف مرهقة، إلا أنه أظهر واشنطن من جهة أخرى ضعيفة ومنهزمة وأفقدها هيبتها.

الخاتمة:

مثلت الأزمة السورية أحد أبرز النماذج المعبرة عن محاور تمدد السياسة الخارجية الأمريكية عالميا في سبيل الاستئثار بإدارة النظام الدولي وفق آليات متنوعة، حيث أبانت الأزمة عن مجموعة من الخصوصيات من حيث الطبيعة والآثار المترتبة عنها، ضمن هذا الإطار توصلت الدراسة إلى عديد النتائج التي يمكن عدَّ أبرزها في النقاط التالية:

01- ظهر توظيف الولايات المتحدة لأداة الترويج الديمقراطي التي وإن رُفع لوائها سابقا في حرب أفغانستان وحرب العراق على حد سواء، في صورة التواء فاضح على حقيقة الأهداف المبنية عليها كل حرب، إلا أن تجسيدها بشكل واضح كان على وقع أزمات التحوّل الديمقراطي التي شهدتها الدول العربية عموما منذ العام 2011.

02- لعل الخصوصية التي تميّزت بها الأزمة السورية التي دخلت منعرجات خطيرة مهددة للأمن الدولي بعد تحوّلها إلى حرب أهلية يُدار من خلالها صراع دولي أعمق من مجرد كونها أزمة تحوّل ديمقراطي، إضافة إلى التدخل الأمريكي غير المباشر في تفاصيلها وتطوراتها، أكدت توظيف السياسة الخارجية الأمريكية لأزمات الدمقرطة من أجل فرض منطقها الخاص، واضطلاعها بمهمة قيادة عمليات التحوّل الخاصة بسوريا، والإقليمية على حد سواء.

03- إن كارثية الأزمة في سوريا التي حولتها إلى دولة فاشلة ومصدرة لتهديدات أمنية على نطاق واسع وصل بها إلى درجة العالمية. فمن تسجيل هذه الدول أرقاما قياسية من القتلى والجرحى جراء استمرار حالة الفوضى، مرورا بإحصائها خسائر اقتصادية مدمرة وغير مسبوقة، وصولا إلى معاناتها من دائرة الآفات الاجتماعية والإنسانية، تولّدت داخلها مخاطر أمنية جديدة واتسعت دائرتها مع قابليتها للانتشار خارجيا، ليفقد بذلك المنظور الذي استندت إليه واشنطن في ربط هذه الدول بتهديدات لم تكن ملموسة الأثر على الأمن والاستقرار الدوليين حينها، مصداقيته وحُجّيته التي تلاشت أمام الانسحابية (خاصة من أزمات الدول التي كانت محل اهتمامها وفعلها الاستراتيجي مثلما حدث في أفغانستان والعراق مع إدارتي ترامب وبايدن) التي أصبحت تميّز سياسة واشنطن الخارجية.

وتأسيسا على هذا السيناريو المحتمل سيكون من المستبعد في حال تعرضت سوريا للانقسام أو التجزئة أن يتحقق الاستقرار داخل سوريا، بل من المحتمل جدا أن تتحوّل هذه الحرب الأهلية إلى حرب إقليمية تهدد استقرار المنطقة بأكملها. لقد قضت الحرب الأهلية في سوريا التي أريد لها أن تكون ديمقراطية (بالمنظور الغربي) على المؤسسات الوطنية وحوّلتها إلى دولة فاشلة بعد انهيار كلّي للسلطة، والقضاء على مقومات الدولة الحديثة. وهو ما يعني (كإجابة صريحة عن إشكالية البحث) أن التحركات الأمريكية (على اختلاف الإدارات المتعاقبة على البيت الأبيض) اتجاه سوريا قبل وبعد الأزمة أبانت عن حجم الهوة بين ما هو قائم على أرض الواقع وما كانت تروج له واشطن عن هدف نقل سوريا أشواطا متقدمة في مسار تحولها نحو تثبيت أركان الديمقراطية المزعومة، وبالتالي يظهر عدم التوافق جليا بين تحركات السياسة الخارجية الأمريكية في هذا الإطار مع التصورات الموضوعية لمسارات التحول الديمقراطي.

تبعا لكل ذلك تكون الدراسة من نتائجها قد أظهرت خطأ الافتراض العلمي الأول من حيث أن ارتفاع تكاليف (البشرية والمادية) تطورات الأزمة السورية التي استعصت على الانفراج، زاد من مستوى تهديدها لأمن واستقرار منطقة لها علاقة مباشرة بمؤشرات الأمن والاستقرار الدوليين. مثلما أبانت الدراسة خطأ الافتراض العلمي الثاني كذلك من حيث أن الآليات المعتمدة من قبل السياسة الخارجية الأمريكية على فترات ممتدة لم تثبت نجاعتها لا في مقاربة تحويل سوريا ديمقراطيا ولا في مقاربة الأزمة الناتجة عن محاولة دمقرطتها لحد الساعة.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

01- السعيد قاسمي. (2016). مشروع الدمقرطة في السياسة الخارجية الأمريكية، الأهداف والاستعمالات: الحرب على العراق نموذجا (أطروحة دكتوراه). كلية الإعلام والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة الجزائر.

02- الصواف ،م .غ .(2013) .تأثير المحافظين الجدد على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا ما بعد أحداث) 09-11رسالة ماجستير .(كلية الآداب والعلوم :جامعة الشرق الأوسط.

03- أميرة راكان العجمي. (2010). مفهوم الإصلاح كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي دبليو بوش (رسالة ماجستير). كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة: جامعة القاهرة.

04- تقرير الشرق الأوسط رقم .(2009) .83الحوار مع سوريا؟ القيود والفرص أمام الولايات المتحدة . بروكسل :مجموعة الأزمات الدولية.

05- حمدي ,ع .(2000) .التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينيات .عمان :منشورات جامعة آل البيت.

06- خليدة كعسيس. (مارس, 2015). الربيع العربي بين الثورة والفوضى. المستقبل العربي.

07- طلحاني ,ك ,2004) .خريف وصيف .(قانون محاسبة سوريا :الطريق الخاطئ نحوها .المجلة العربية للدراسات الدولية.

08- عبادة ,م .ا .(2015) .سياسة الولايات المتحدة وغدارة الأزمات الدولية)إيران-العراق-سوريا-لبنان أنموذجا .(بيروت :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

09- كاري آي ,س & .,مارغةت ,ل .(2005) .الأخلاق والسياسة الخارجية .الرياض :مكتبة العبيكان.

كول ,خ .(2014) .السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في الفترة الرئاسية الثانية لباراك أوباما .سلسلة محاضرات الإمارات.

10- مادلين أولبرايت وآخرون. (2005). دعما للديمقراطية العربية: لماذا وكيف؟ نيويورك: مطبوعات مجلس العلاقات الخارجية.

11- مروان قبلان. (مارس, 2015). المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية: دراسة في معادلات القوة والصراع على سوريا. سلسلة دراسات.

12- معتز سلامة. (أفريل, 2006). الأمن القومي الأمريكي: التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الثانية. كراسات استراتيجية.

13- ميرغني ,ع .(2016) .عقيدة أوباما ومعاناة سوريا .الشرق الأوسط.

14- هانتغتون ,ص .(1993) .الموجة الثالثة :التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين .القاهرة : دار سعاد الصباح.

15- هيئة التحرير ,2014) .يونيو .(مراجعة الخيارات الأمريكية في سوريا ووجهتها :مزيد من الارتباك . سلسلة تحليل السياسات.

16- هيئة التحرير .(2015) .تطور الموقف الأمريكي من النظام السوري :من دعوات الإصلاح إلى التفاوض .سلسلة تحليل السياسات .

17- هيئة التحرير ,2016) .جويلية .(هل يحمل تمرد دبلوماسيين أمريكيين على سياسة أوباما في سوريا جديدا؟ .سلسلة تقييم حالة.

18- وزارة الخارجية الأمريكية. (18 فبراير, 2006). تم الاسترداد من: .http://mepi.state.gov/61533.htm

باللغة الأجنبية:

01- Goldberg, j. (2016, April). The Obama Doctrine: How he's shaped the World. The Atlantic.

02- The Wihte House. (2003). Office of the Press Secretary "President Bush Discusses Freedom in Iraq and Middle East". washington: news release.